



دور القطاع المالي للمملكة العربية السعودية في
تحقيق النمو الاقتصادي على ضوء انضمامها
لمنظمة التجارة العالمية

م . بان علي حسين
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

الملخص

يتكون القطاع المالي السعودي من مجموعة من المؤسسات مالية وهي مؤسسة النقد العربي ،
المصارف التجارية ، سوق الأوراق المالية ، مؤسسات الإقراض المتخصصة ، وحيث نلاحظ بأن
الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٣) في المركز المالي الموحد للمصارف التجارية تميزت بارتفاع
الاحتياطيات المصرفية إلى ١٨١٧٩٦ مليون ريال في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٦ حيث
بلغت ٥٢٠٦١ مليون ريال وارتفعت الودائع المصرفية إلى ١٢٩١٨٤٧ مليار ريال في عام
٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٥٩١٢٥٩ مليون ريال ، إما المركز المالي الموحد
لمؤسسات الإقراض المتخصصة لنفس الفترة المذكورة فتميزت بارتفاع الودائع لدى مؤسسة النقد
العربي إلى ٨٢٤٥٤ مليون ريال في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٣٠٤٦٤ مليون
ريال وارتفاع الاستثمارات إلى ١٢٦٥٣٤ مليون ريال في عام ٢٠١٣ بعدما كانت في عام
٢٠٠٦ حوالي ٦٥٣٦٥ مليون ريال ، وعلى مستوى واقع أداء سوق الأوراق المالية حيث ارتفعت
إعداد الشركات المدرجة من ٨٦ شركة في ٢٠٠٦ إلى ١٦٣ شركة في ٢٠١٣ وارتفعت القيمة
السوقية للسهم إلى ٤٦٧٣٤١ مليون دولار في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٦ حيث بلغت
٣٢٦٨٦٩ مليون دولار وذلك بسبب ارتفاع مؤشرات الأسعار لغالبية الشركات المدرجة في سوق
الأوراق المالية ، وبالنسبة لعرض النقود لنفس الفترة إذ حققت نموا ملحوظا في ن ١ ، ن ٢ ، ن ٣
فبالنسبة لعرض النقود في ن ٣ الذي يتكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع
لدى المصارف فحققت ارتفاعا في عام ٢٠١٣ بمقدار ١٤٢٧١٧٤ مليار ريال مقارنة بعام
٢٠٠٦ بمقدار ٦٦٠٥٨٣ مليار ريال وهذا يرجع إلى التحسن في الوساطة المصرفية .

The Role of Financial Sector Of Saudi Arabia In Achieving Economical Growth on Light of its Joining to World Trade Organization

Abstract

The Saudi financial sector consists of a group of financial institutions, the Arabian monetary agency “SAMA”, commercial banks, stock market, and specialized lending institutions, we notice that the period (2006-2013) in the consolidated financial center of commercial banks characterized by high bank reserves to 181 796 million riyals in 2013 compared to 2006, reaching 52 061 million riyals, bank deposits increased to 1,291,847 billion riyals in 2013 compared to 2006, reaching 591 259 million riyals, the consolidated financial center of the specialized lending institutions for the same period mentioned marked by rising deposits to 82 454 million riyals in the in 2013 compared to 2006, reaching 30 464 million and rising investments to 126 534 million riyals .in 2013 after it was about 65 365 million riyals in 2006

At the level of the stock market performance , the listed companies increased from 86 in 2006 to 163 companies in the 2013 and increased market value of shares to 467 341 million dollars in 2013 compared to 2006, reaching 326 869 million dollars due to the high price indices for the majority of companies listed on the stock market, the money supply for the same period as it has achieved a remarkable growth in N1, N2, N3 for the money supply in N3, which consists of currency outside bank and total deposits at banks achieved rise in 2013 by 1,427,174 billion riyals, compared to 2006 increased by 660 583 billion riyals, due to the improvement in the banking intermediation

المقدمة

يعد وجود نظام مالي متطور وفعال هو احد المتطلبات الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي من خلال عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وكذلك يشجع النظام المالي الادخار والاستثمار والتوجيه الأمثل للأموال المتوفرة نحو الاستثمار ، وأنشئت المملكة العربية السعودية نظاماً مالياً قوياً يهدف إلى خدمة اقتصادها ، ويقوم النظام المالي لديها على قاعدة واسعة تضم مجموعة من المؤسسات التي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية للمدخرين والمستثمرين ، وهو نظام يتمتع بكفاءة كبيرة واستخدام التقنية الحديثة فيه ويخضع لرقابة صارمة ويعمل على أسس سليمة ، ولقد كان أداء القطاع المصرفي السعودي عام 2013 ايجابيا حيث ساهمت أسعار النفط المرتفعة في استمرار تحقيق الفوائض المالية الكبيرة وقد انعكس هذا على التحسن في الودائع الحكومية من جهة وتوسع المشروعات الاستثمارية وتحسن مستويات الدخل المتاح للإنفاق من جهة أخرى وهذا فيما يتعلق بالدول النفطية ، إما الدول الغير النفطية فلقد استقادت الأنظمة المصرفية في هذه الدول من تدفق جزء من هذه الفوائض على شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة إليها .

هدف البحث : هو بيان قياس مدى تطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٣) .

فرضية البحث : إن التغييرات والتطورات التي شهدتها المملكة العربية السعودية في جانب القطاع المالي أثرت ايجابيا على النمو الاقتصادي فيها .

مشكلة البحث : هناك اثار اقتصادية ومالية واجهت المملكة العربية السعودية بسبب انضمامها لمنظمة التجارة العالمية .

ولهذا سأتناول في البحث مايلي :-

أولا : مكونات النظام المالي السعودي .

ثانيا: دور القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية .

ثالثا : الآثار الاقتصادية والمالية التي واجهت المملكة العربية السعودية نتيجة انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وأثرها على النظام المالي السعودي .

رابعا : الاستنتاجات والتوصيات .

أولاً :- مكونات النظام المالي السعودي

يتكون القطاع المالي السعودي من مجموعة المؤسسات المالية وهي مؤسسة النقد العربي السعودي ، المصارف التجارية ، سوق الأوراق المالية ، مؤسسات الإقراض المتخصصة ، وفيما يلي استعراض لهذه المؤسسات المالية :-

١- مؤسسة النقد العربي السعودي :- يمثل البنك المركزي للمملكة وهو قمة النظام المالي السعودي منذ تأسسة عام ١٩٥٢ ، أدى دوراً مهماً في تحقيق التنمية للاقتصاد السعودي حيث من أهم مهامه هي :- (علي ، والعيسى ، ٢٠٠٤ : ص١٢٩ - ص ١٣٠)
أ- تنظيم إصدار العملة تبعاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني .

ب- السيطرة على كمية النقود في التداول داخل البلاد وعلى أساس تنفيذ السياسة النقدية العامة للدولة .

ج- يقوم البنك المركزي بقبول الودائع من البنوك التجارية (الاحتياطيات النقدية للمصارف) ويقوم بإقراضها عند الحاجة .

د- يقوم بمراقبة البنوك والأشرفاء على أعمالها حفاظاً على حقوق المودعين والمساهمين والتأكد من سلامة أوضاعها المالية والتزامها بالنسب القانونية المفروضة عليها كنسب الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية ونسبة الأئتمان إلى الودائع .

هـ- يحتفظ بحسابات الوزارات ويقوم عادة بإدارة الدين العام الداخلي أي بيع وشراء أذونات الخزينة والسندات الحكومية ودفع الفوائد المستحقة عليها نيابة عن الحكومة .

٢- المصارف التجارية والإسلامية :- المصارف التجارية هي أهم مؤسسة ودائعية حيث تكون الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي المالي السعودي ، ومهمتها الأساسية التوسط بين المودعين والمقترضين تقبل الودائع من المودعين وتستخدمها في منح القروض للمقترضين وهي تختص بتقديم القروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل وتمويل الأستيرادات والصادرات والتعامل بالعملات الأجنبية وتتميز البنوك التجارية بخصائص تجعلها مختلفة عن بقية البنوك الأخرى وهي :- (الجنابي ، وارسلان ، ٢٠٠٩ : ص١١٠ - ص١١١)

أ- تساهم في إيجاد ودائع جديدة مشتقة من خلال قيام المصرف بعمليات منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية .

ب- تمثل الودائع الجارية أحد المصادر المهمة من مصادر أموال البنوك التجارية وتتميز هذه الودائع بإمكانية السحب عليها بصورة فورية في حين الجزء الأكبر من مصادر أموال المؤسسات المالية الأخرى لاتأخذ شكل الودائع التي تستحق الطلب بل هي أموال تبقى فترة اطول في هذه المؤسسات .

ج- البنوك التجارية كالمؤسسات المالية الوسيطة تقوم بقبول الودائع ومنح القروض وتسمح لأصحاب الودائع بالسحب عليها من خلال الشيكات .

وقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بأدخال عدد من الأنظمة التقنية المتقدمة منها تطبيق الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN) حيث من خلاله نما حجم العمليات الآلية لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والبطاقات المصرفية ، وحصلت الشبكة السعودية للمدفوعات على شهادة الألتزام بمعيار (PCIDSS) الذي يعد معياراً دولياً لحماية بيانات البطاقة الألكترونية وبهذا النظام أصبحت الشبكة السعودية أول نظام مدفوعات في مجال معالجة البطاقات بالشرق الأوسط يحصل على هذه الشهادة ، وفي عام ٢٠١١ حققت الشبكة السعودية نمواً ايجابياً في ارتفاع عدد أجهزة الصرف الآلي (ATMS) في السعودية لتصل الى (١١.٧٦٦) جهازاً وارتفعت عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة لتصل الى (١٤.٣) مليون بطاقة صرف آلي ، وأرتفعت عدد أجهزة نقاط البيع لعام ٢٠١١ إلى (٨٨٧٩٣) جهازاً وأرتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع لتصل إلى (٩٨.٩) مليار ريال . (مؤسسة النقد العربي السعودي ، تقرير سنوي ٤٨ ، ٢٠١٢ : ص٤٦)

وكذلك يوجد النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE) أحدث نظام والمعروف بـ (سريع) وعمل به في عام ١٢/٨ / ١٩٩٧ .

ويشكل البنية الأساسية التي يعتمد عليها عدد من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة ويشارك حالياً (٢٠) مصرفاً في نظام (سريع) ويقدر إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال هذا النظام في عام ٢٠١١ بـ (٤٤.١) مليون عملية . (مؤسسة النقد العربي السعودي ، مصدر سابق ، ص٤٨)

ويوجد أيضاً نظام سداد المدفوعات هو نظام مركزي لسداد ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى ألكترونياً عبر جميع القنوات المصرفية في السعودية (فروع البنوك وأجهزة الصرف الآلي والهاتف المصرفي والأترنت المصرفي) وبلغ عدد المصارف المرتبطة بهذا النظام (١٤) مصرفاً وبلغ عدد العمليات المنفذة (١٢٣.٧) مليون عملية في عام ٢٠١١ . (مؤسسة النقد العربي السعودي ، مصدر سابق : ص ٤٩)

ويوجد في المملكة العربية السعودية (٢٤) مصرفاً تجارياً عاملاً في نهاية ٢٠١٢ ، بما في ذلك فروع بنوك خارجية وارتفع عدد فروع المصارف التجارية ليصل الى ١٦٤٦ فرعاً لنفس العام حيث يوجد في الرياض (٤٩٣) فرعاً ، ومكة المكرمة (٣٧٢) فرعاً ، المنطقة الشرقية (٣٠٩) فرعاً ، القصيم (١٠٤) ، منطقة عسير (١٠٢) فرعاً ، المدينة المنورة (٧٥)

فرعاً . (مؤسسة النقد العربي السعودي ، النشرة الاحصائية لشهر اكتوبر ، ٢٠١٣ ، ص ٤٠)

أما البنوك الإسلامية :- فهي مؤسسات مالية استثمارية تؤدي رسالة تنمية وإنسانية وإجتماعية وتستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي ، وفي عام ١٩٧٦ باشر البنك الإسلامي للتنمية أعماله في جدة بعد أن تمت مصادقة وزراء مالية الدول الإسلامية البالغ عددها (٣٦) دولة على اتفاقية تأسيسية في عام ١٩٧٤ ويعد هذا البنك أول بنك إسلامي دولي يسهم فيه الدول الإسلامية . (صوان ، ٢٠٠٨ : ص ٨٤ - ص ٩٠)

وتتميز البنوك الإسلامية بأنها لا تتاجر بالديون ولا تتعامل بالربا مهما كانت صورته وأشكاله إيداعاً أو أقراضاً قبولاً أو خصماً . والجدول التالي يبين المركز المالي الموحد للمصارف التجارية للفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٣) حيث من خلاله نلاحظ ارتفاع الاحتياطيات المصرفية الى ١٨١٧٩٦ مليون ريال في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٥٢٠٦١ مليون ريال ، وارتفاع الودائع المصرفية الى ١٢٩١٨٤٧ مليار ريال في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٥٩١٢٥٩ مليون ريال .

جدول (١)

المركز المالي الموحد للمصارف التجارية للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٣) مليون ريال

الموجودات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ الربع الأول
الاحتياطيات المصرفية	52061	108614	97171	160118	159313	179174	217455	181796
الموجودات الأجنبية	129796	147712	153986	210918	193127	208723	212829	211680
مطلوبات على مؤسسات حكومية وشبه حكومية	158218	181613	241986	182324	214333	209634	220761	260617
مطلوبات على القطاع الخاص	476020	577882	734557	734237	775756	858365	999127	1034437
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	837	1429	911	1365	1946	1694	2737	2264
موجودات اخرى	44158	57971	73659	81296	70794	86843	81233	81378
اجمالي الموجودات والمطلوبات	861088	1075221	1302271	1370258	1415267	1544434	1734141	1772173
المطلوبات تتضمن الودائع مصرفية	591259	717564	846118	940548	984850	1103634	1260608	1291847
مطلوبات اجنبية	59199	105213	112466	99683	94706	75450	79396	75869
رأس المال والاحتياطيات	79947	106026	131822	163642	178025	190140	209494	234748
الأرباح	34665	30264	29928	26830	26120	30919	33508	9304
مطلوبات اخرى	96019	116154	181937	139555	131567	144291	151135	160405

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ٤٧ ، ص ٤٥ ، والتقرير

السنوي ٤٩ ، ص ٥٢

٣-مؤسسات الإقراض المتخصصة :- تشكل هذه المؤسسات قطاعاً مهماً من النظام المالي السعودي وهي تشمل:- صندوق التنمية الصناعية السعودي ، صندوق التنمية العقارية ، وصندوق الاستثمارات العامة وبنك التسليف والأدخار السعودي . وتقدم هذه المؤسسات القروض الطويلة الأجل لقطاعات حيوية من الأقتصاد مثل الصناعة والزراعة والتنمية العقارية والمهن الحرة مما يشجع النمو القطاعي وتنويع الأقتصاد السعودي ، والجدول التالي يبين المركز المالي الموحد لمؤسسات الإقراض المتخصصة في السعودية للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٣) مليون ريال حيث

من خلاله نلاحظ ارتفاع الودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى (٨٢٤٥٤) مليون ريال في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٦ بلغت (٣٠٤٦٤) مليون ريال ، وكذلك ارتفاع الودائع لدى المصارف المحلية الى (٣٦٠٢٨) مليون ريال في عام ٢٠١٣ بعدما كانت في ٢٠٠٦ (٢٧٨٦٤) مليون ريال ، وارتفاع الاستثمارات الى (١٢٦٥٣٤) مليون ريال في عام ٢٠١٣ بعدما كانت في ٢٠٠٦ (٦٥٣٦٥) مليون ريال

جدول (٢)

المركز المالي الموحد لمؤسسات الإقراض المتخصصة في السعودية للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٣) مليون ريال

الموجودات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الأصول النقدية (عملية سعودية)	٠	٠	٠	٠	١	٣	٣	٠
ودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٣٠٤٦٤	٥٦١٦٤	٤٣٥٩٩	٢٨٠٦٧	٤١٥٦٨	٥٧٠٢٣	٨٠٣٠٤	٨٢٤٥٤
ودائع لدى المصارف المحلية	٢٧٨٦٤	٣٤٦٤٣	٣٤٨٥٠	١٩٧٩٤	١٧١٩١	١٥٢٦١	١٨٥٦٧	٣٦٠٢٨
أصول نقدية تحت التحصيل	١٧٣	١٣٨	١١٢	١١٠	١٤٤	١٦٧	٢٠١	٢١٧
القروض وتشمل قروض الكهرباء	١٢٥٤٦١	١٣٥٥٤٧	١٥٥١٦٥	١٧٧٩٧٦	١٩٢١٧٤	٢٠٨٤٢٧	٢٤٩٢٨٥	٢٧١٥٩٦
الاستثمارات	٦٥٣٦٥	٧٠٦٤٤	٩١٦٤٩	١١٠٠٠٨	١٠٩٩٢٢	١٥٢٨٢٤	١٢٩١٠٦	١٢٦٥٣٤
أصول ثابتة	٦٠	٦٣	٦٧	٦٩	٧٦	٧٨	٧٩	٨٩
أصول أخرى	٢٤٠٣٧	٢٢٥٩١	٢٠٨٤٢	٢٢١٦٤	١٩٥٢٦	٩٢٤٣٤	٧٦٥٠٧	٥٦١٣٩
إجمالي الموجودات	٢٧٣٤٢٤	٣١٩٧٩١	٣٤٦٢٨٤	٣٥٨١٨٩	٣٨٠٦٠٢	٥٢٦٢١٧	٥٥٤٠٥٢	٥٧٣٠٥٦

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، الإحصاءات السنوية ، القسم الرابع : مؤسسات الإقراض المتخصصة .

٤- سوق رأس المال السعودي :- تعد سوق تداول الأسهم والسندات التي سبق إصدارها إذ يجتمع فيها المتعاملون بالأوراق المالية في أوقات محددة ، وتحكم هذه السوق مجموعة من الأنظمة والقواعد التي تنظم سلوك المتعاملين وطرائق التبادل القانوني ويقوم فيها مجموعة من الوسطاء بتنفيذ أوامر البيع والشراء من عملائهم وتعلن بداخلها أسعار الأوراق المالية بنظام المزايدة التي تتم على مرأى ومسمع جميع الحاضرين وتزود الأسواق المالية بأحدث الأجهزة والوسائل الالكترونية في مجمل الاتصالات السريعة . (الدعي ، ٢٠١٠ : ص ١١٩)

ومن خصائص هذه السوق الآتي :- (الاستثمارات المالية وأسواق الأسهم ، بدون ذكر للسنة : ص ١٤ ، موقع على شبكة الانترنت)

١- يتميز سوق الاسهم السعودي بحدائثة النشأة مقارنة بأسواق الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة او اليابان او دول الاتحاد الاوروبي .

٢- يتصف بقلة عدد الشركات المدرجة أسهما في السوق بالنظر إلى حجم الاقتصاد السعودي الكبير .

٣- يعد حجم المعاملات في السوق محدودا نسبيا بالمقارنة بعدد الاسهم المصدرة في السوق وهو مايعبر عنة بضيق السوق الذي يؤدي الى تقلبات كبيرة في اسعار الاسهم .

٤- هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على اسعار الاسهم المتداولة في السوق السعودي من ضمنها الاوضاع الاقتصادية المحلية والنمو الاقتصادي وكذلك المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد مثل التضخم والبطالة ، وكذلك تؤثر فية ربحية الشركات المساهمة والتطورات الجارية في اسواق الاسهم العالمية اضافة الى السياسات الاقتصادية المحلية التي تتبعها الحكومة من ناحية الصرف والانفاق الحكومي على الخدمات والمشاريع وكمية النقود والسيولة المتداولة في الاقتصاد .

وأخيرا يستخدم مؤشر تاسي لقياس الأداء العام للسوق السعودي اجمع وهو متوسط مرجح لأسعار أسهم الشركات العاملة في السوق .

ولقد بدء تداول الأسهم بالمملكة في عام ١٩٣٥ ، وفي منتصف الثمانينات وضعت الحكومة كافة عمليات تداول الأسهم تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي ، (وتعتبر الأسهم وسيلة لتمويل الشركات المساهمة ويكون المشتري أحد ملاك الشركة المساهمة بقدر عدد الأسهم التي يملكها ويستطيع حاملوا الأسهم بيعها في أي وقت أما عن طريق البورصة أو عن طريق شركات السمسرة) . (النجار ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٣)

و يبين الجدول التالي واقع أداء سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٣) .

حيث من خلاله نلاحظ ارتفاع الشركات المدرجة من ٨٦ في عام ٢٠٠٦ إلى ١٦٣ في عام ٢٠١٣ ، وارتفاع القيمة السوقية للسهم إلى ٤٦٧٣٤١ مليون دولار في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٣٢٦٨٦٩ مليون دولار اوزلك بسبب ارتفاع مؤشرات الأسعار لغالبية الشركات المدرجة وإدراج أسهم شركتي العربي للتأمين وشركة بوان برأسمال قدرة ١٧٥ و ٥٠٠ مليون ريال على التوالي إلى سوق الأوراق المالية السعودية ، وتراجع حجم التداول إلى ٧٨٥٣١٧ مليون دولار في عام ٢٠١٣ بعدما كانت في عام ٢٠٠٦ (١٩١٤٧٧) مليون

جدول (٣)

واقع أداء سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية للمدة (2006-2013) مليون دولار

السنوات	عدد الشركات المدرجة	عدد الأسهم المتداول (مليون سهم)	حجم التداول (مليون سهم)	القيمة السوقية للسهم (مليون دولار)	معدل دوران السهم
٢٠٠٦	٨٦	١٣,٣٨٨	١٩١,٤٧٧	٣٢٦,٨٦٩	0.585
٢٠٠٧	١١١	١٤.١٣٢	١٤٧.٥٦٥	٥١٨.٩٨٤	0.284
٢٠٠٨	١٢٦	١٤.١٣٢	٨٦.٩٥٣	٢٤٦.٣٣٧	0.352
٢٠٠٩	١٣٥	٩.٩٨٣	٣٣٧.٠١٤	٣١٨.٧٥١	1.057
٢٠١٠	١٤٦	٧.١٢٦.٦	٤٥.٤٦١	٣٥٣.٤٠٠	0.128
٢٠١١	١٥٠	١٣.٤٤٨.١٨	٨٥.٩٨٩	٣٣٨.٨٧٣	0.253
٢٠١٢	١٥٨	١١.٠٤٨.٨٣	83.366.8	٣٧٣.٣٦٥	0.223
٢٠١٣	١٦٣	10.993.02	78.531.7	467.341	0.168

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالأستناد إلى إصدارات صندوق النقد العربي ، أداء أسواق الأوراق المالية العربية ، الربع الرابع للنشرات الفصلية ، الجداول الإحصائية للسنوات (٢٠١٣- ٢٠٠٦)

عدد الأسهم المتداولة = عدد الأسهم التي تم تداولها في السوق خلال الفترة.

حجم التداول = قيمة الأسهم التي تم تداولها في السوق بمختلف الأسعار خلال الفترة .

القيمة السوقية للسهم = سعر إغلاق سهم الشركة في نهاية الفترة .

معدل دوران السهم = حجم التداول / القيمة السوقية .

ومعدل دوران السهم : هو يمثل قيمة الأسهم المتداولة خلال مدة معينة كنسبة مئوية من القيمة السوقية لتلك المدة ، ويعتبر من المؤشرات المهمة التي تقيس سيولة سوق الأوراق المالية وهو أكثر ملائمة لقياسها من القيمة السوقية وقيمة حجم التداول لأنها منسوتان إلى حجم الاقتصاد إي بيان السيولة التي توفرها سوق الأوراق المالية في الاقتصاد ، بينما معدل دوران السهم يعطي قيمة التداول منسوبة إلى القيمة السوقية اي بيان السيولة الموجودة في السوق نفسه . (المولى ، ٢٠١١ ، ص ١٢٢)

ثانياً : دور القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية .

يوجد العديد من الدراسات التي تؤكد على أهمية دور القطاع المالي المتطور في تحقيق النمو الاقتصادي ومنهم Patrick حيث أوضح في عام ١٩٦٦ بأن هناك علاقة تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وان هذه العلاقة تتغير عبر الزمن نتيجة لمرحلة التطور الاقتصادي للبلد ، وان النمو الاقتصادي هو أولاً يحدث التوسع في النظام المالي ولهذا فأن ضعف النظام المالي هو انعكاس لقلة الطلب على الخدمات المالية ، ولكن عندما الجانب الحقيقي من الاقتصاد يتطور فأن الطلب على الخدمات المالية المختلفة سوف يزداد ويتم توفيره من قبل المؤسسات المالية الوسيطة ومن هنا نلاحظ بأن النمو الاقتصادي هو الذي يحفز التطور المالي وبالنتيجة فأن توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية إي أنه بمراحل لاحقة النظام المالي يحفز النمو الاقتصادي عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع وكبير في الاقتصاد . (خلف ، بدون ذكر للسنة ، ص١٨٢ : موقع على شبكة الانترنت)

وهذا الشيء متوفر في المملكة العربية السعودية حيث يقوم النظام المالي لديها على مجموعة واسعة من الخدمات المالية للمدخرين والمستثمرين ويتمتع بكفاءة كبيرة واستخدام للتقنية الحديثة ويكون خاضع لرقابة ويعمل على أسس سليمة .

وهناك أيضاً دراستي لكل من McKinnon و Shaw في عام ١٩٧٣ تعتبر من اولى الدراسات الرائدة التي أبرزت أهمية التطورات المالية في النمو الاقتصادي فقد وجد ان القيود الكمية التي التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي سوف تقييد كمية وإنتاجية الاستثمارات وبالتالي تقييد النمو الاقتصادي وسوف تؤدي إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار ، وعلى الرغم من اختلاف النموذجين اللذين استخدمهما كلا منهما حيث Shaw لم يعتبر النقود ضمن الثروة واعتبرها وسيلة للدفع ومدخل إنتاجي وسيطا في كل القطاعات غير النقدية ، واعتبر McKinnon النقود عنصراً إنتاجياً أصيلاً وبديلاً كاملاً لرأس المال وكانت النتيجة التي توصلوا إليها كانت متطابقة . (القدير ، بذكر للسنة : ص٤ ، موقع على شبكة الانترنت)

ومن أهم مؤشرات التطور المالي مايلي : (التمويل والنمو شواهد تطبيقية ، بدون ذكر للسنة : ص٣ ، موقع على شبكة الانترنت)

- ١- العملة + ودائع تحت الطلب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- ٢- ائتمان البنوك كنسبة من الائتمان + أصول البنك المركزي
- ٣- ائتمان القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الائتمان
- ٤- ائتمان القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

إما مؤشرات النمو الاقتصادي فهي تتضمن مايلي :- (التمويل والنمو شواهد تطبيقية ، مصدر سابق : ص ٤)

١- معدل النمو الحقيقي لدخل الفرد

٢- معدل نمو مخزون رأس المال للفرد

٣- معدل نمو إجمالي الإنتاجية

بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم بالنمو الاقتصادي وهي مؤشر الدخل الحقيقي للفرد ومؤشر السياسة النقدية والمالية ومؤشر التعليم ومؤشر سعر الصرف ومؤشر التجارة .

والجدول التالي يبين عرض النقود بالمصارف في المملكة العربية السعودية للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٣) مليون ريال حيث من خلال الجدول نلاحظ بأن عرض النقود في ن ١، ن ٢، ن ٣ حقق نموا ملحوظا فبالنسبة لعرض النقود ن ٣ بمفهومه الواسع الذي يتكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف حقق ارتفاعا في عام ٢٠١٣ بمقدار ١٤٢٧١٧٤ مليار ريال مقارنة بعام ٢٠٠٦ بمقدار ٦٦٠٥٨٣ مليون ريال وذلك بفضل التحسن في الوساطة المصرفية التي واجهت انخفاضا في نمو النقد المتداول على الرغم من ارتفاع النمو في عرض النقود بتعريفه الواسع ن ٣ .

جدول (٤)

عرض النقود في مصارف المملكة العربية السعودية للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٣) مليون ريال

السنوات	النقد المتداول خارج المصارف (١)	الودائع تحت الطلب (٢)	ن ١ ٢+١=٣	الودائع الزمنية والادخارية (٤)	ن ٢ ٤+٣=٥	الودائع الأخرى شبة النقدية* (٦)	ن ٣ ٦+٥=٧
٢٠٠٦	69324	243418	312742	226027	876953	12815	660583
٢٠٠٧	72192	113653	835573	283059	66166	123140	789755
٢٠٠٨	83006	342488	425494	367624	793118	136007	929125
٢٠٠٩	88395	433162	521558	323377	844935	184009	1028944
٢٠١٠	95520	530072	625592	298283	923874	156495	1080370
٢٠١١	119929	641056	760985	305441	1066427	157136	1223563
٢٠١٢	133146	753970	887110	324428	1211543	182211	1393754
٢٠١٣	135327	805621	940948	312087	1253035	174139	1427174

(*) الودائع الأخرى شبة النقدية تتكون من ودايع المقيمين بالعملات الأجنبية وودائع مقابل اعتمادات مستنديه والتحويلات القائمة وعمليات إعادة الشراء التي نفذتها المصارف مع متعاملين من القطاع الخاص .

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، ٤٩ :ص ٤٢ ، والتقرير السنوي ، ٤٧ ،
: ص ٣٨

ثالثاً : الآثار الاقتصادية والمالية التي واجهت المملكة العربية السعودية نتيجة انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وأثرها على النظام المالي السعودي .

شهد الاقتصاد العالمي تطورات كثيرة خلال السنوات العشرين السابقة كان من بينها تأسيس منظمة التجارة العالمية. وأصبحت معظم الدول تتجه نحو الحصول على أكبر المكاسب وتقديم أقل التنازلات من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف ، [وفي آب من عام ٢٠٠٨ بلغ عدد أعضاء المنظمة ١٥٣ دولة ومنها جميع دول مجلس التعاون الخليجي حيث كان لكل عضو صوت واحد بصرف النظر عن طريقة اكتسابه العضوية وأهمية تجارته الخارجية ولجميع الأعضاء نفس الحقوق وعليهم الألتزامات نفسها] ، (نعوش ، ٢٠٠٩ : ص ١٤) .

وأن اكبر فائدة ستحققها صادرات دول مجلس التعاون الخليجي هو انها ستدخل أسواق الدول المتقدمة وستفرض عليها رسوم منخفضة ولن تخضع لأية قيود كمية او قيود تتعلق بالحصص ونتيجة للجولات المتتالية من المفاوضات التجارية لاسيما جولة أوجواي حيث سيكون متوسط التعريفية في الدول المتقدمة أقل من ٥% على المنتجات المصنعة . (سليم ، ١٩٩٧ : ص ٢٤ - ص ٢٥)

إذ إن صادرات دول مجلس التعاون الخليجي ستتاح لها فرص اكبر إذا ما وصلت إلى مستوى تنافسي من حيث الجودة والسعر وبالتالي سيتسع أمامها مجال الاستثمار في الصناعات التصديرية .

انضمت السعودية إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠٥ مما أسهم في زيادة الأسواق التي تدخل إليها من قبل المنتجات الوطنية السعودية من (١٢٠) سوق إلى أكثر من (١٧٠) سوقاً عالمياً وأن صادرات القطاع الخاص ستزيد على المستوى البالغ (٤٠) مليار ريال سعودي في عام ٢٠٠٥ . (عبد الرحيم ، ٢٠٠٩ : ص ١٧٠)

أما من ناحية استيرادات السعودية من الخارج فأنها ستعاني من ارتفاع أسعار مستورداتها من المواد المصنعة والسلع الزراعية بسبب التزامها بتحرير تجارة السلع والخدمات وتخفيضها للتعريفات الكمركية على عدد لا بأس فيه من السلع ، وستتأثر المملكة بارتفاع تكلفة الصناعات الدوائية وبرامج الكمبيوتر والاتصالات نتيجة للتكلفة العالية التي ستتكبدها لقاء حمايتها لحقوق الملكية الفكرية على أراضيها . (عبد الرحيم ، مصدر سابق : ص ١٧٢)

ومن ابرز الفوائد والمكاسب العائدة على القطاعات الاقتصادية والاقتصاد السعودي والناجمة عن انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية :- (منظمة التجارة العالمية الاستفادة من اتفاقياتها في العالم العربي وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة، الإصدار ١٤ ، موقع على شبكة الانترنت)

١- إتاحة المزيد من الفرص أمام المنتجات المحلية للنفاذ إلى الأسواق العالمية دون قيود كمركية أو ضريبية .

٢- تحقيق العدالة للجميع في الأسواق العالمية دون التحيز لدولة على حساب أخرى وتسوية النزاعات التجارية بطريقة مهنية محترفة وتطوير أنظمة تجارية على مستوى عالمي من الشفافية .

٣- الاستفادة من قوانين حماية المنتجات والسلع ذات الطابع الثقافي .

اما من جانب الاثار المالية لانضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية فأنها التزمت بتطبيق اتفاقية (الجاتس) التي حددت الوسائل الأساسية لفتح الخدمات المصرفية والمالية أمام المنافسة الأجنبية ومنها ما يلي :- (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٨ : ص ١٩٨)
الوسيط الأول :- الخدمات عبر الحدود أي الخدمات التي يتم تصديرها إلى المستهلك دون انتقال المورد ومثال ذلك تحويل الأموال إلى الخارج .

الوسيط الثاني :- انتقال مستهلك الخدمة إلى بلد المورد أي الخدمات التي تتطلب انتقال مستهلكها إلى الخارج .

الوسيط الثالث:- التواجد التجاري في بلد المستهلك ومثال ذلك فتح كل من البنوك التجارية وشركات التأمين والوساطة فروعاً لها في الخارج .

الوسيط الرابع :- انتقال مؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى بلد المستهلك للخدمة أي الانتقال

المؤقت للأشخاص المنسوبين للشركة الموردة الأم سواء كان بنك تجاري أو

شركة تأمين أو غيرها من المؤسسات المالية إلى فروعها وأمكنها في الخارج .

ومن أكثر الوسائط المتبعة هي الوسيط الأول والثالث في مجال توريد الخدمات المصرفية والمالية عبر الحدود الوطنية ، ويقوم مفهوم تحرير تجارة الخدمة المالية على انها خدمة ذات طابع مالي يقوم بتقديمها مقدم خدمات مالية تابع لبلد عضو ، كما تقدم الخدمات المالية من خلال انشاء شركات تابعة او فروع او وكالات تمثل المؤسسات المالية والمقيمة في دول اخرى (الدولة المضيفة) وهو الشكل المرتبط بالاستثمار أو التواجد التجاري ويتم التحرير لهذه الخدمة من خلال الغاء الرقابة على الصرف الأجنبي ، واطلاق حرية المستثمر الأجنبي المباشر في مجال الخدمات ، وأزالة التنظيمات والأجراءات التي تحد من المنافسة وتمنع قوى العرض والطلب في السوق من تحديد أسعار كميات الخدمات المالية وتتضمن عولمة التجارة في

الخدمات المالية وأزالة التمييز في المعاملة بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين . (شهاب ، ٢٠٠٣ : ص ١٠-١٤)

أما مفهوم تحرير التجارة الدولية للخدمات المصرفية فهي عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلية أو تقليل التحيز تجاههم في مواجهة الموردين المحليين وألغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات ، وحرية مستهلكي الخدمة في أي بلد في اختيار أي من موردي الخدمة ويكون التدخل الحكومي فقط للأغراض السيادية . (ناجي ، ٢٠١٢ : ص ١٤)

وأخيراً هناك مخاطر من تحرير الخدمات المالية ومن أهمها أن تواجد المصارف الأجنبية قد يشكل مخاطر على القطاع المصرفي المحلي في حالة ضعف النظم الرقابية والتشريعات التنظيمية بحيث يمكن أن تمارس المصارف الأجنبية ضغوطاً احتكارية في السوق ويجب ألتزام المصارف الأجنبية بالعمل في السوق المحلية مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة المضيفة لأنها قد تنسحب من السوق المحلية خلال الركود الاقتصادي حيث يؤدي الى تدهور أستقرار الجهاز المصرفي والاقتصاد ككل . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مصدر سابق : ص ١٩٣)

هناك قيود وضعتها اتفاقية الجاتس أمام تجارة الخدمات المالية والمصرفية ومن اجل حماية الأسواق المحلية للدول المنظمة لمنظمة التجارة العالمية وكالاتي :- (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مصدر سابق : ص ١٩٧)

تقييد عدد المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية الموجودة في السوق المحلية ، تقييد قيمة المعاملات أو الموجودات التي يسمح للمصارف التجارية المالية الأجنبية التعامل بها في السوق المحلية ، ألتزام المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية بسقف محددة لقيمة وحجم الأئتمان المسموح به ، تقييد عدد الموظفين الأجانب والمنتسبين في المصارف الأجنبية بالسوق المحلي . وأخيراً أن القطاع المالي (المصرفي) في المملكة العربية السعودية يتمتع بوفر رأسمال ويتنافس مع المصارف الأجنبية بسبب أن المقيمين يتمتعون بحرية الوصول إلى الخدمات المالية من أي سوق أو مؤسسة مالية في العالم وأخيراً تقوم حكومة المملكة العربية السعودية بتطبيق اندماج المصارف من أجل تقوية مكانتها لمواجهة المنافسة مع المصارف الأجنبية .

فأن فرص نفاذ الأفراد إلى الخدمات المصرفية في دول المجلس أهمها خدمات الإقراض والإيداع يعتبر من الركائز الأساسية لزيادة مستويات النفاذ للخدمات المالية بشكل عام والانتشار الواسع للمؤسسات المالية حيث يتمكن الأفراد في المناطق البعيدة من الاستفادة من هذه الخدمات

من خلال فتح حسابات للإقراض والإيداع بالإضافة إلى إمكانية النفاذ إلى خدمات التحويلات الشخصية والدفع الإلكتروني وسداد الاستحقاقات الدورية وهناك تحديات تواجه النظم المالية في دول المجلس وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية ومنها :- (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٢ : ص ٢٤١)

- ١- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات ،
- ٢- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل .
- ٣- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية (NGOs) وبالتالي يصعب وضع أطار رقابي وأشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواءً من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة .

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- ١- يتكون القطاع المالي السعودي من مجموعة مؤسسات مالية وهي مؤسسة النقد العربي ، المصارف التجارية ، سوق الأوراق المالية ، مؤسسات الإقراض المتخصصة ، وحيث نلاحظ بأن الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٣) في المركز المالي الموحد للمصارف التجارية تميزت بارتفاع الاحتياطيات المصرفية إلى ١٨١٧٩٦ مليون ريال في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٥٢٠٦١ مليون ريال وارتفعت الودائع المصرفية إلى ١٢٩١٨٤٧ مليار ريال في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٥٩١٢٥٩ مليون ريال .
- ٢- إما المركز المالي الموحد لمؤسسات الإقراض المتخصصة لنفس الفترة المذكورة فتميزت بارتفاع الودائع لدى مؤسسة النقد العربي إلى ٨٢٤٥٤ مليون ريال في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٣٠٤٦٤ مليون ريال وارتفاع الاستثمارات إلى ١٢٦٥٣٤ مليون ريال في عام ٢٠١٣ بعدما كانت في عام ٢٠٠٦ ٦٥٣٦٥ مليون ريال .

٣- وإما على مستوى واقع أداء سوق الأوراق المالية حيث ارتفعت إعداد الشركات المدرجة من ٨٦ شركة في ٢٠٠٦ إلى ١٦٣ شركة في ٢٠١٣ وارتفعت القيمة السوقية للسهم إلى ٤٦٧٣٤١ مليون دولار في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٣٢٦٨٦٩ مليون دولار وذلك بسبب ارتفاع مؤشرات الأسعار لغالبية الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية .

٤- وأيضاً عرض النقود لنفس الفترة حيث حققت نموا ملحوظا في ن ١ ، ن ٢ ، ن ٣ فبالنسبة لعرض النقود في ن ٣ الذي يتكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف فحققت ارتفاعا في عام ٢٠١٣ بمقدار ١٤٢٧١٧٤ مليار ريال مقارنة بعام ٢٠٠٦ بمقدار ٦٦٠٥٨٣ مليار ريال وهذا يرجع إلى التحسن في الوساطة المصرفية .

التوصيات

- ١- تفعيل دور السوق المالية لأنها أحد العوامل المهمة في حيوية نشاطات المصارف لخلق مجالات المنافسة بين المصارف من خلال أتباع الأساليب الحديثة في إدارة هذه الأسواق بما يضمن الشفافية والسرعة في التداول ومما يعزز فرص الاستثمار ولاسيما ما يتعلق بالأسهم .
- ٢- تطوير سوق التمويل الإسلامي عن طريق تبني الإطار القانوني والتنظيمي الملائم بما يسمح بنشاط مؤسسات التمويل الإسلامي وقيامها بدور مهم في تمويل المشروعات الصغيرة وتوفير النفاذ للتمويل العقاري .
- ٣- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية التي تمكن النفاذ للخدمات المالية بدون عقبات سعرية أو غير سعرية من خلال المصارف التجارية مع تيسير الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تحفز التوسع في استخدام الخدمات المصرفية والمالية من خلال التقنيات الحديثة والابتكارات كالتقال المحمول .

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب العربية

- ١- الجنابي ، ارسلان ، د. هيل عجمي جميل ، رمزي ياسين يسع ، (النقود والمصارف والنظرية النقدية) ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٩ .
- ٢ - الدعيمي ، د. عباس كاظم ، (السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية) ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠١٠ .

٣- النجار ، د. فريد راغب ، (أسواق المال والمؤسسات المالية محاور التمويل الإستراتيجي) ، الناشر الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط١ ، ٢٠٠٩ .

٤- عبد الرحيم ، د. خليل عليان ، (الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع تطبيق على حالة المملكة العربية السعودية (الفرص – التحديات))، معهد الإدارة العامة ، السعودية ، ط١ ، ٢٠٠٩ .

٥ - علي ، د. عبد المنعم السيد علي ، العيسى ، د. نزار سعد الدين ، (النقود والمصارف والأسواق المالية) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٤ .

٦- صوان ، د. محمود حسن ، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي) ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط٢ ، ٢٠٠٨ .

٧- سليم ، محمد ، (اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ط١ ، ١٩٩٧ .

٨ - نعوش ، صباح ، (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومنظمة التجارة العالمية) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠٩ .

ثانياً : التقارير

- ٩ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، ٢٠٠٨ .
- ١٠ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، ٢٠١٢ .
- ١١ - صندوق النقد العربي ، أداء أسواق الأوراق المالية العربية ، النشرات الفصلية ، الربع الرابع للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٣) .
- ١٢ - مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (٤٨) ، ٢٠١٢ .
- ١٣ - مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (٤٩) ، ٢٠١٣ .

ثالثاً : مواقع شبكة الانترنت

- 14- الأفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي ، الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ، ص١٥ ، ٢٠١٣ ، المملكة العربية السعودية ، موقع على شبكة النت www.imf.org/arabic.pdf
- 15- التمويل والنمو: شواهد تطبيقية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، موقع على شبكة النت www.arab-api.org/images/training/programs.pdf .

١٦- القدير ، د.خالد بن حمد عبد الله ، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة السعودية ، موقع على شبكة النت

www.kau.edu.sa.pdf

١٧- خلف ، د. عمار حمد ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، موقع على شبكة النت

www.iasj.net.pdf

١٨- هيئة السوق المالية ، الاستثمارات المالية وأسواق الأسهم ، المملكة العربية السعودية ، موقع على شبكة النت

www.cma.org.sa.pdf

رابعاً : المجالات

١٩ - المولى ، إيمان عبد المطلب حسن ، مؤشرات قياس سيولة سوق الأوراق المالية وأثرها في النمو الاقتصادي ، جامعة تكريت ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد السابع ، العدد الثالث والعشرون ، ٢٠١١ .

٢٠- ناجي ، د. فضل علي ، الجهاز المصرفي اليمني والتكيف مع تحرير تجارة الخدمات المصرفية المتوقعة مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد (١٩) ، عدن ، ديسمبر ، ٢٠١٢ .

خامساً : المؤتمرات

٢١ - عماد شهاب ، التجارة والخدمات المالية ، أوراق المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية ، سبتمبر ، المكسيك ، ٢٠٠٣ .